المصدر: الاهـــــــــرام

التاريخ : ١٩٧٨/٥/١٠

لا ٠٠ لحملات التشـــهير ومحـــاولات الهدم واثارة الأحقـــاد

- السـادات يعلن فى خطاب خطير خطوات تصحيح المسيرة الديموقراطية وحمايتها من أعدائها
- سنعيد النظر فى مسيرتنا مع اليسار الذى لا يزال على أسلوبه فى الهدم واثارة الطبقات
  الرئيس يطلب من امين اللجنة المركزية اعادة النظر فى وضع الحزب استنادا الى اجراءات قانون الاحزاب
- سأعود الى الشعب أسأله الرأى ٠٠ هل تكمل الاحزاب القديمة ومراكز القوى المسيرة معنا ؟
  الاحزاب القديمة باستثناء الحزب الوطنى ومصر الفتاة تورطت فى الافساد السياسى قبل ٥٢ ومراكز القوى أهدرت كرامة الانسان
- أطالب مجلس الشعب باصدار قانون العيب مراعاة للحدود وعودة لقيم وأخلاق المجتمع
- سأطلب من نقيب الصحفيين اعادة النظر فى عضوية الابواق العاملة فى الاذاعات المعادية ودكاكين الارتزاق فى الخارج
  استفتاء عام خلال اسبوع على تطهير الاحزاب وحظر نقد الوظائف العليا والكتابة فى الصحف لمن يعارضون مبادىء الشريعة
- حظر الانتماء للأحزاب السياسية على مراكز القوى والذين يعرضون الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى للخطر

فى الذكرى السابعة لثورة التصحيح ، وفى خطابه الخطير أمس أمام مجلس الشعب أكد الرئيس أنور السادات عزمه على أن يتم مسيرة التصحيح معلنا عددا من الخطوات الهامة التى تستهدف تصحيح المسيرة الديمقراطية من الاعداء المتربصين لها فى الداخل ، سواء فى ذلك قيادات الاحزاب القديمة التى تستهدف بحملات التشكيك المستمرة عودة مصر الى الوراء ، أم حزب اليسار الذى لا يزال على أسلوبه فى الهدم واثارة الصراع الطبقى ٠

وعلى وجه التحديد اعلن الرئيس السادات بوضوح كامل ان المسيرة مع اليسار ينبغى أن يعاد النظر فيه للاسباب التالية .

أولا : لان الحزب بالرغم من الفرصة التاريخية التى أتاحها له قانون الاحزاب ، وبالرغم من انه قد اصبح لاول مرة حزبا علنيا له جريدته . لا يزال على أسلوبه القديم ، وما زالت جريدته تظهر وكأنها منشورات تحت الارض ، تهدف فقط الى اثارة البلبلة .

ثانيا : أن الحزب لم يراع الحفاظ على الوحدة الوطنيـــة وأنه سعى من خلال جريدته الى اثارة صراع الطبقات .

ثالثا : لان الحزب لا يزال يرى فى حوادث ١٨ و ١٩ يناير انتفاضة شعبية ، وهو بذلك يقف فى وجه السلام الاجتماعى على حين تهدف المسيرة الديموقراطيـــة الى تحقيق الامن والامان لكل مواطن .

كذلك أعلن الرئيس عزمه على العودة الى الشعب يسأله فى قضيتين هامتين :

أولاهما : هل تستمر قيادات الاحزاب القديمة فى المسيرة السياسية مع جهودها المستمرة لافساد التجربة الديموقراطية بتزييفها لحقائق التاريخ والواقع ومع استمرارها فى حملات التشكيك التى تستهدف افقاد الثقة فى النظام والانقضاض عليه .

ثانيهما : هل تستمر مراكز القوى القديمة فى المسيرة مع دورها الذى لعبته بعد ثورة ٢٣ يوليو ، عندما أهـــدرت فى غيبـــة القانون كرامة الانســـان وقهرت بسيطرتها ســـيادة الجماهير .

وفى ذلك النطاق أكد الرئيس السادات على عدد هام من الحقائق :

□ أن ثورة ٢٣ يوليو ـــ ليست كمـــا تدعى الزعـــامات القديمة مجرد انقلاب عسكرى أيده الشعب ، لقد قامت ثورة ٢٣ يوليو لان النظام باكمله كان قد فسد ونخر فيه السوس حتى النهاية سواء بالنسبة لهذه الاحزاب او لقياداتها .

□ أن جميع الاحزاب ماعدا الحزبين الوطنى ومصر الفتاة قد تورطت فى مساندة القصر وقوات الاحتلال البريطانى بما فى ذلك زعماء كانوا يحملون رتبة أصحاب المقام الرفيع.

□ انه لا الارث ولا الحسب ولا النسب ولا المال يصلح لان يكون من مقومات الزعامة بعد ٢٣ يوليو ، لان مقومات الزعامة الان هى فى الارتباط بالقاعدة الشعبية العريضة .

وفى اطـار تصحيح المسـيرة الديمقراطية أبدى الرئيس السادات عددا من الملاحظات على ما جرى أخيرا فى مجلس الشعب بما يشكل خرقا للحدود وخروجا على القيم وتجـاهلا لابسط الضوابط التى تقتضيها «حرية التعبير فى نطاق أخلاقى» مؤكدا أن الدور الحقيقى لمجلس الشعب هو أن يوقف من خلال الحقائق حملات التشهير والتشكيك لا أن يشارك البعض فيها بدافع المزايدة وطلب الرئيس السادات الى المجلس ما يلى :

أولا : أن يتم وضـع بعض الضـوابط على اجـراءات الاستجواب لان الاستجواب اتهـام ، ولا ينبغى أن تـكال الاتهامات الجزافية دون وقائع محددة ، حماية لكل فرد من حملات التشكيك .

ثانيا : أن يعيد مجلس الشعب النظر فى التجاوزات التى صدرت من بعض أفراده ، لانه اذا كان مصدر التسيب هو قاعة النواب فان التسيب سـوف يعـكس نفسه على كل المستويات وسوف يكون ذلك خروجا على كل القيم .

ثالثا : أن ينجز المجلس قانون العيب ، قانونا ليس هو قانون العيب فى الذات الملكية ولكن قانونا يحافظ على القيم ويحمى الاخلاق ويضع أبسط الضوابط على سير المناقشات بما يكفل عدم انجرافها خارج نطاق الاخلاق .

ومثلما طلب من مجلس الشعب تصحيح أوضاعه من الداخل اعلن الرئيس السادات أنه سوف يطلب الى نقابة الصـحفيين تصحيح أوضاعها باعادة النظر فى عضوية عدد من الصحفيين الذين يعملون فى الخارج كأبواق لاذاعـات بغداد وموسـكو وكمرتزقة فى دكاكين الارتزاق الصفراء وصحف العمالة التى تصدر فى باريس وتمولها كل من العراق وليبيا .

كذلك أعلن الرئيس فى خطابه عددا آخر من الحقائق أهمها :

□ أنه من حق كل مواطن أن يتجه الى المدعى الاشتراكى أو مجلس الشعب يبلغه بأى انحراف أو قصور يراه .

□ أنه منذ عام ٧٢ والتعليمات واضحة بأن تكون صفقات السلاح اتفاقا حكوميا لا مجال فيه لاية عمولات .

□ أنه مالم يحقق قانون الضرائب العدالة الاجتماعية بين فئات الشعب ، فسوف يعاد القانون مرة أخرى الى المجلس □